

دراسة مقارنة لتطور القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في كينيا والكويت

عبدالعزیز علی علوش عوض

طالب دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الافريقية- جامعة أسوان

أ.د. جلال عبدالفتاح الصغير

أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة - جامعة أسيوط

أ.د. عبدالوكيل محمد ابوطالب

أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة - جامعة القاهرة

الملخص:

تعتبر التنافسية من أهم مؤشرات المقارنة بين المؤسسات المالية المختلفة، حيث يكمن دورها في تعظيم الاستفادة من المميزات الناتجة عن الانفتاح الاقتصادى العالمى والتقليل من سلبياته، وبما أن المؤسسات التابعة للقطاع المصرفى هى التى تتنافس وليست الدول، فإن المؤسسات التى تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على رفع مستوى النمو الاقتصادى بالدول التى تعمل بها. يهدف البحث إلى التعرف على تطور القطاع المصرفى فى كل من كينيا والكويت، من خلال التحليل للمؤشرات الكمية والنوعية للخدمات التى يقدمها القطاع المصرفى فى كلا الدولتين، بالإضافة إلى مقارنة كفاءة مؤشرات التغلغل المالى والسيولة والربحية والتنافسية المقارنة فى الدولتين، كما يعمل هذا البحث على تحديد نقاط القوة والضعف فى عمل القطاع المصرفى لهما، بهدف الوصول إلى توصيات من شأنها تعزيز تنافسية القطاع ككل.

اعتمدت الدراسة على أسلوبى التحليل الاحصائى الوصفى والكمى حيث تم حساب الأهمية النسبية والمتوسطات للمتغيرات الاقتصادية والفنية ذات الصلة بموضوع البحث، كما تم استخدام الاتجاه الزمنى العام.

اتضح أن الأسواق المالية بالكويت خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠) قد نمت بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٣.٩٣٪، حين كان معدل نمو التنمية المالية بشكل عام ضعيفاً حيث

بلغ معدل النمو السنوي خلال فترة الدراسة ٠.٠٢٪، كذلك كفاءة المؤسسات المالية لم تنمو بمعدل متناسب مع نمو السواق المالية، حيث بلغ معدل النمو السنوي لمؤشر كفاءة المؤسسات المالية ٠.٣٦٪.

- عند مقارنة نسبة إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطاعي المصارف الكيني والكويتي. الفارق الواضح بين متوسطي النسبة بالدولتين يؤكد القدرة الكبيرة التي تتمتع بها الكويت أن تساعد المصارف المتعثرة في الأزمات المالية، وأن إجمالي أصول المصارف في الكويت شهدت زيادة بنسبة تفوق الزيادة في الناتج المحلي، وبالتالي يستنتج أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بحالة جيدة من الاستقرار المالي وقدرة كبيرة على مواجهة الأزمات المالية أفضل من القطاع المصرفي بكينيا.

- القطاع المصرفي الكيني يتمتع بمستوى سيولة أعلى من القطاع المصرفي الكويتي، ويمكن القول أن ارتفاع نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى صافي الأصول بالكويت يرجع إلى ارتفاع قيمة ودائع العملاء بالنسبة لصافي الأصول، مما أتاح الفرصة للقطاع المصرفي الكويتي لزيادة صافي التسهيلات الائتمانية اعتماداً على ودائع العملاء الوفيرة حتى يتسنى للمصارف تحقيق مستوى أعلى من الربحية.

- اتضح تناقص نسبة الهامش بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالقطاع المصرفي الكويتي، مما يدل على ارتفاع الكفاءة التشغيلية للمصارف الكويتية، وارتفاع المنافسة وانخفاض المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي الكويتي. فكلما زادت قدرة المصرف على تقديم خدماته بتكاليف أقل زادت أرباحه.

- تفوق القطاع المصرفي الكيني على نظيره الكويتي في جميع مؤشرات الربحية الثلاث المستخدمة في الدراسة، وربما يرجع ذلك إلى الاختلاف في أسعار الفائدة على الودائع والقروض وبالتالي الهامش في كلا الدولتين، حيث لوحظ عند دراسة الهامش spread في كلا الدولتين أن هناك فارق واضح في أسعار الفائدة لكلا الدولتين.

- يتضح تزايد نسبة الهامش بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالقطاع المصرفي الكيني، مما يدل على انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصارف الكينية، وانخفاض المنافسة وارتفاع المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي الكيني، على عكس القطاع المصرفي الكويتي. فكلما زادت قدرة المصرف على تقديم خدماته بتكاليف أقل زادت أرباحه. أما على المستوى الكلي، ليس من الممكن دراسة كفاءة المصارف بمعزل عن الظروف المحيطة بالعمل المصرفي. فدراسة القيود والمحفزات التي تحيط بالمصارف التي تسعى بطبيعة الحال لمضاعفة

أرباحها تجعل من الممكن توضيح صورة كفاءة وتنافسية المصارف في إطار البيئة المحيطة. لذلك فكفاءة الإطار المؤسسي وتنافسية البيئة المحيطة هي من أهم العوامل المؤثرة على هامش الفائدة.

الكلمات المفتاحية: تطور القطاع المصرفي، تنافسية الخدمات، المصارف.

A Comparison Study of the Development of the Banking

Sector

And the Competitiveness of its Services in Kenya and

Kuwait

Abstract:

Competitiveness is considered one of the most important indicators of comparison between the various financial institutions, as its role lies in maximizing the benefits resulting from the global economic openness and minimizing its disadvantages, and since the institutions affiliated with the banking sector are those that compete, not countries, the institutions that have high competitive capabilities are able to

Raising the level of economic growth in the countries in which you work. The research aims to identify the development of the banking sector in both Kenya and Kuwait, by analyzing the quantitative and qualitative indicators of services provided by the banking sector in both countries, in addition to comparing the efficiency of indicators of financial penetration, liquidity, profitability and comparative competition in both countries, and this research also identifies points The strength and weakness of their banking sector, with the aim of reaching recommendations that enhance the competitiveness of the sector as a whole.

– The study relied on both descriptive and quantitative statistical analysis methods where the relative importance and mean of economic and technical variables related to the research topic were calculated. The research concluded that the Kenyan banking sector contained 43 banks (42 commercial banks and one real estate financing company), nine representative offices

of external banks, thirteen banks for financing small projects, three credit offices, nineteen from money transfer service providers, and seventy exchange offices . Of the forty-three banks, the private sector owns forty, while the government owns most of the other three. While contained the institutional framework of the banking system and financial Kuwait from 130 units registered has also at the end of 2018, including 23 local banks including 5 conventional and 5 Islamic banks, banks, one bank specialist, and 12 branches of foreign banks, including a branch of the Islamic bank, and 66 investment company), of which 37 companies It operates according to the provisions of Islamic Sharia) it is subject to joint control with the Capital Markets Authority, and two financing companies (including a company operating in accordance with the provisions of Islamic Sharia) are subject to the control of the Central Bank of Kuwait, and the control of the Central Bank is limited To finance the practice of those companies, and 41 exchange companies.

- The percentage of credit facilities from clients 'deposits in the Kuwaiti banking sector reached 99.22% on average during the study period, while that percentage reached 82.02% on average during the same period, which indicates the Kuwaiti banking sector's superiority over the Kenyan banking sector in the ratio of credit facilities to customers' deposits. This indicates an increase in the stability and high dynamics of the Kuwaiti banking sector than the Kenyan.
- The results indicated that the degree of financial penetration in the Kuwaiti banking sector is higher than the degree of financial penetration in the Kenyan banking sector, with a difference between the banking sector of the two countries amounted to about 67.72%, which confirms that the Kuwaiti banking sector is more penetrated in the economic output of the Kenyan banking sector.

- When comparing the ratio of total banking assets to GDP in the Kenyan and Kuwaiti banking sectors, that ratio in Kenya was about 53.22% on average during the study period, while the same ratio was about 163.96% for Kuwait on average during the same period. The clear difference between the average ratio in the two countries confirms the great ability enjoyed by Kuwait to help troubled banks in financial crises, and that the total assets of banks in Kuwait witnessed an increase in proportion to the increase in the local production, and therefore concludes that the Kuwaiti banking sector enjoys a good state of financial stability and a large capacity To cope with financial crises is better than the banking sector in Kenya.
- The Kenyan banking sector has a higher liquidity level than the Kuwaiti banking sector, and it can be said that the high ratio of net credit facilities to net assets in Kuwait is due to the increase in the value of customer deposits in relation to net assets,

which provided the opportunity for the Kuwaiti banking sector to increase net credit facilities depending on the abundant customer deposits So that banks can achieve a higher level of profitability.

- It became clear that the margin rate decreased between the interest rates on deposits and loans in the Kuwaiti banking sector, which indicates the high operational efficiency of Kuwaiti banks, high competition and low risks to the Kuwaiti banking sector. The more the bank is able to provide its services at lower costs, the greater its profits.
- The Kenyan banking sector outperformed its Kuwaiti counterpart in all three profitability indicators used in the study, perhaps due to the difference in interest rates on deposits and loans and thus the margin in both countries, where it was observed when studying the spread margin in both countries

that there is a clear difference in interest rates For both countries.

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود القليلة الماضية تطوراً هاماً في عمليات الانفتاح الاقتصادي، بما في ذلك أسواق الخدمات المالية والمصرفية، الأمر الذي أدى إلى احتدام المنافسة بين القطاعات المصرفية في مختلف دول العالم. وأصبح تطوير وتحديث المؤسسات المالية من الأمور الضرورية لتحقيق معدلات مناسبة من النمو والتوسع بالقطاع المصرفي لمختلف دول العالم وخاصة الدول النامية. وكان للتطورات التكنولوجية الهائلة خلال الفترة القليلة الماضية أثره في تغيير طبيعة ومتطلبات تنمية الصناعة المصرفية. الأمر الذي فرض على المؤسسات المالية المختلفة ضرورة مواكبة تلك التغيرات التكنولوجية، من خلال تحسين الكوادر البشرية ورفع كفاءتها، وكذلك الاهتمام بالتجديد والابتكار لتقوية القدرة التنافسية للقطاع المصرفي. ويكتسب موضوع تطوير القدرة التنافسية للقطاع المصرفي أهمية بالغة خاصة في ظل تنامي الدور الذي يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية.

حيث تعتبر الخدمات المالية المقدمة من الأنظمة المصرفية من أهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي، وكلما زادت قوة وتطور هذه الأنظمة كلما انعكس ذلك إيجاباً على

عمليات التنمية المختلفة. ويرتبط تطوير وتنمية القطاع المصرفي بمؤشرات ذات طبيعة تنظيمية أكثر من كونها عوامل مالية. ولعل أبرز دليل على ذلك هو أن الأنظمة المصرفية والأسواق المالية الأكثر تطوراً، هي تلك التي يوجد بها نظم قانونية فعالة.

مشكلة البحث:

تعتبر التنافسية من أهم مؤشرات المقارنة بين المؤسسات المالية المختلفة، حيث يكمن دورها في تعظيم الاستفادة من المميزات الناتجة عن الانفتاح الاقتصادى العالمى والتقليل من سلبياته، وبما أن المؤسسات التابعة للقطاع المصرفى هى التى تتنافس وليست الدول، فإن المؤسسات التى تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على رفع مستوى النمو الاقتصادى بالدول التى تعمل بها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على تطور القطاع المصرفى فى كل من كينيا والكويت، من خلال التحليل للمؤشرات الكمية والنوعية للخدمات التى يقدمها القطاع المصرفى فى كلا الدولتين، بالإضافة إلى مقارنة كفاءة مؤشرات الكفاءة المالية والسيولة والربحية والتنافسية المقارنة فى الدولتين، كما يعمل هذا البحث على تحديد نقاط القوة والضعف

في عمل القطاع المصرفي لهما، بهدف الوصول إلى توصيات من شأنها تعزيز تنافسية القطاع ككل.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي حيث تم حساب الأهمية النسبية والمتوسطات للمتغيرات الاقتصادية والفنية ذات الصلة بموضوع البحث، أما المنهج الوصفي فيتعلق بالوضع الاقتصادي لكل من كينيا والكويت بشكل عام، ويقوم بالتركيز على بنية وواقع الجهاز المصرفي في كلا الدولتين، ومؤشرات تطورها من خلال مساهمته في قطاعات الاقتصاد وذلك عن طريق الائتمانات الممنوحة، ومن خلال التحليل للمؤشرات الكمية والنوعية للخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي في كلا الدولتين، بالإضافة إلى مقارنة كفاءة مؤشرات الأسواق المالية ودرجة التركيز البنكي والسيولة والربحية والتنافسية المقارنة في الدولتين. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من البنوك المركزية لكلا الدولتين خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

نتائج البحث:

أولاً: الوضع الراهن للقطاع المصرفي:

١- **الكويت:** يتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من 130 وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام ٢٠١٨، وتشمل 23 بنكاً محلياً منها 5 بنوك تقليدية، 5 بنوك إسلامية، وبنك واحد متخصص، 12 فرعاً لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، 66 شركة استثمار (منها 37 شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال، وشركتي تمويل (منها شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، 41 شركة صرافة. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار باستثناء نشاط التمويل إلى هيئة أسواق المال اعتباراً من 13 سبتمبر 201١.

وقد بلغ إجمالي عدد الفروع المحلية للبنوك المحلية 413 فرعاً في نهاية عام 2018، مقابل 408 فروع في نهاية العام السابق، في حين زاد عدد الفروع الخارجية للبنوك المحلية بفرع واحد خلال عام 2018 ليصل عددها إلى 16 فرعاً خارجياً، كما لم تشهد

أعداد مكاتب التمثيل لتلك البنوك في الخارج أي زيادة خلال عام 2018 ليبقى عددها 3 مكاتب تمثيل^(١). وذلك كما يتضح من جدول (١).

يوضح جدول (٢) حصص القطاعات المختلفة من التسهيلات الائتمانية المباشرة بالكويت. حيث استحوذت التسهيلات الشخصية على الجزء الأكبر من تلك التسهيلات بمتوسط بلغ ٤٤.٧٪ كمتوسط خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، ثم جاء قطاع العقار في المرتبة الثانية بنسبة حوالى ٢٥.١١٪ من اجمالى التسهيلات الائتمانية المباشرة كمتوسط للفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، وحصل قطاع التجارة على المركز الثالث فى حصص القطاعات المختلفة من التسهيلات الائتمانية بنسبة حوالى ١٠.٠٢٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة، بلغت هذه النسبة ١٠.٣٣٪ عام ٢٠١٤، انخفضت إلى ٩.٧٣٪ عام ٢٠١٨. فى المرتبة الرابعة والخامسة جاء قطاعى الإنشاء والصناعة بنسب متقاربة بلغت نحو ٦.٣٤٪، ٦.١١٪ على التوالى كمتوسط للفترة (٢٠١٤-٢٠١٨). بينما جاءت المؤسسات المالية غير البنوك فى المركز السادس بمتوسط بلغ نحو ٤.٢٩٪ خلال فترة الدراسة، حيث بلغت تلك النسبة ٥.٣٨٪ عام ٢٠١٤، انخفضت لتصل نحو ٣.١١٪ عام ٢٠١٨. احتل قطاع النفط والغاز المركز السابع بين مختلف القطاعات من حيث التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة بلغت نحو ٣.٠٥٪ كمتوسط

(١) بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادى، أعداد مختلفة.

خلال فترة الدراسة، بلغت تلك النسبة ٠.٩٪ عام ٢٠١٤ تتنامى لتبلغ نحو ٤.٩٣٪ عام ٢٠١٨، مما يوضح زيادة اهتمام القطاع المصرفي بالكويت إلى توجيه قدر أكبر من التسهيلات الائتمانية المباشرة لقطاع النفط والغاز. بالنسبة لقطاع الخدمات العامة فقد جاء في المركز الثامن بنسبة بلغت نحو ٠.٣٢٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة. في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية للحصول على التسهيلات الائتمانية المباشرة كان قطاع الزراعة بنسبة بلغت نحو ٠.٠٥٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة، ومما هو جدير بالذكر ان هذه النسبة ظلت ثابتة تقريباً خلال فترة الدراسة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى المخاطر العالية التي تواجه الزراعة بشكل عام وعدم توفر الضمانات الكافية في هذا القطاع.

جدول (١) الوضع الحالي لهيكل الجهاز المصرفي الكويتي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨)

(٢٠١٨)

البنوك المحلية					نهاية
عدد البنوك	عدد فروع البنوك	عدد الفروع	عدد مكاتب	مجموع الفروع ومكاتب	الفترة

عبدالعزيز علي علوش عوض وآخرون، دراسة مقارنة لتطور القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في كينيا والكويت).

التمثيل	التمثيل	الخارجية	المحلية	المحلية	
٤٢٩	٤	١٦	٤٠٩	٢٣	٢٠١٦
٤٢٦	٣	١٥	٤٠٨	٢٣	٢٠١٧
٤٣٢	٣	١٦	٤١٣	٢٣	٢٠١٨

المصدر: بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، أعداد مختلفة.

جدول (٢) حصص القطاعات المختلفة من التسهيلات الائتمانية المباشرة بالكويت

بالمليون دينار خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)

2018		2017		2016		2015		2014		القطاعات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
9.73	3331.4	10.21	3356.2	9.83	3146.8	10.02	3114.8	10.33	2861.9	التجارة
0.05	17.3	0.05	15.2	0.04	12.9	0.05	14.4	0.05	14.6	الزراعة
5.79	1984.6	5.71	1875.7	5.90	1889	6.55	2035.8	6.60	1827.5	الصناعة
6.03	2063.8	5.89	1936.3	6.54	2093.3	6.28	1953.3	6.95	1925.2	الإشياء
3.11	1066.3	4.01	1318.5	4.64	1483.1	4.32	1342.4	5.38	1490.4	المؤسسات المالية غير البنوك
46.19	15820.9	45.81	15059.1	45.12	14437.9	44.49	13835.3	41.90	11609.1	التسهيلات الشخصية
23.83	8160.6	23.96	7875.7	24.25	7758.7	25.88	8048.8	27.65	7661.1	العقار
4.93	1689.9	4.02	1322.8	3.31	1060.6	2.09	649.2	0.90	248.1	النفط الخام والغاز
0.33	114.2	0.35	114.7	0.36	113.8	0.33	101.7	0.24	67.8	الخدمات العامة
100.00	34249	100.00	32874.2	100.00	31996.1	100.00	31095.7	100.00	27705.7	إجمالي

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي بالكويت، أعداد مختلفة.

٢- كينيا: في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ احتوى القطاع المصرفي الكيني على ٤٣

بنكاً (٤٢) بنك تجاري وشركة تمويل عقاري واحدة، و تسعة مكاتب تمثيلية لبنوك

خارجية، وثلاثة عشر بنك لتمويل المشروعات الصغيرة، وثلاثة مكاتب ائتمان، وتسعة

عشر من مقدمى خدمات التحويلات المالية، و سبعون مكتب للصرافة. من الثلاثة وأربعين بنكاً يمتلك القطاع الخاص أربعون بنكاً منها، بينما تمتلك الحكومة معظم الثلاثة بنوك الأخرى. كما يتضح من جدول (٣).

جدول (٣): هيكل القطاع المصرفى بكينيا عام ٢٠١٨

بنوك حكومية	بنوك خاصة	شركات مصرفية غير بنكية	مكاتب صيرافة	بنوك تمويل المشروعات الصغيرة	مكاتب ائتمان	مكاتب خدمات التحويلات المالية	مكاتب تمثيل بنوك
٣	٤٠	٨	٧٠	١٣	٣	١٩	٩

المصدر: البنك المركزى بكينيا، التقرير السنوى، ٢٠١٨.

ويوضح جدول (٤) طبيعة ملكية البنوك التجارية بكينيا وصافى أصول كل منها، حيث تبين أن إجمالى صافى أصول القطاع المصرفى نحو ٤.٤ تريليون شلن كينى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. هناك ٢٢ بنك تجارى خاص محلى، و ثلاثة بنوك تجارية عامة مثلت نحو ٦٣.٨٪، ٣.٢٪ من إجمالى صافى الأصول المصرفية على الترتيب. هناك خمسة عشر بنكاً تجارياً مملوكاً لجهات أجنبية مثلت نحو ٣٣٪ من أصول القطاع المصرفى. وقد تناقص عدد أفرع البنوك من ١٥١٨ فرع فى عام ٢٠١٧ إلى ١٥٠٥ فرع فى عام ٢٠١٨، مما يعنى تناقص عدد ١٣ فرع. ولقد سجلت مقاطعة نيروبي أعلى نسبة تناقص للفروع حيث سجلت تناقص ١١ فرع من أصل ١٣. يرجع

التناقص في عدد فروع البنوك في كينيا إلى تبنى قنوات اتصال بديلة عن الفروع التقليدية مثل البنوك المتنقلة، وبنوك الانترنت، وأعمال الوكالة المصرفية.

جدول (٤): نوع ملكية البنوك التجارية وقاعدة الأصول بالمليون شلن كيني عام

٢٠١٨.

نوع الملكية	العدد	% من الإجمالي	إجمالي صافي الأصول	% من الإجمالي
بنوك تجارية محلية عامة	٣	٧.٥	١٤٣٣٥٤	٣.٢
بنوك تجارية محلية خاصة	٢٢	٥٥	٢٨١٧٧١٠	٦٣.٨
بنوك تجارية أجنبية	١٥	٣٧.٥	١٤٥٥١٧٤	٣٣
الإجمالي	٤٠	١٠٠	٤٤١٦٢٣٨	١٠٠

المصدر: البنك المركزي بكينيا، التقرير السنوي، ٢٠١٨.

ويوضح جدول (٥) التالي توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في كينيا. حيث تبين حصول التسهيلات الشخصية على النصيب الأكبر من التسهيلات الائتمانية المباشرة والذي بلغ نحو ٢٦٪ كمتوسط خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، مما يدل على اتجاه القطاع المصرفي في كينيا نحو تمويل القروض قصيرة الأجل دون تمويل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية طويلة الأجل.

هذا الاتجاه نحو تمويل هذا النوع من القروض إنما يدل على انتهاج المصارف إستراتيجية أكثر تحفظاً اتجاه منح الائتمان المباشر. جاء في المرتبة الثانية قطاع

التجارة من حيث حجم الائتمان المباشر حيث مثل نحو ١٩.٥٪ كمتوسط للفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) ولم تتغير هذه النسبة كثيراً عبر سنوات تلك الفترة. أما قطاع العقار فحصل على المركز الثالث من حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة بلغت حوالى ١٥٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة، وصل حده الأدنى عام ٢٠١٥ ليمثل ما نسبته ١٣.٥٨٪ ويصل إلى الحد الأقصى عام ٢٠١٧ ليمثل نحو ١٦.٠٥٪ من اجمالى التسهيلات الائتمانية المباشرة. أما قطاع الصناعة فقد جاء فى المركز الرابع لتتراوح نسبته بين ١٢.٢١ عام ٢٠١٤، ١٣.٠٤٪ عام ٢٠١٨. وجاء قطاع النقل والاتصالات والسياحة فى المركز الخامس ليصل حده الأدنى عند ٩.٥٢٪ عامى ٢٠١٤ و٢٠١٨، ويصل حده الأقصى ١١.١٩٪ عام ٢٠١٦.

جدول (٥): حصص القطاعات المختلفة من التسهيلات الائتمانية المباشرة بكينيا

بالمليون شلن كينى خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨).

العام	2018		2017		2016		2015		2014	
	القطاعات	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
التجارة	19.14	475423	19.28	416,135	19.137351	438856	19.56	423,626	19.35	375525
الصناعة	13.04	323817	12.64	272,744	11.634574	266803	12.30	266,389	12.21	236962
الزراعة	3.62	89961	3.71	79,975	4.0865327	93712	4.04	87,456	4.13	80195
الإتشاء	4.14	102837	4.07	87,834	4.0579699	93057	4.63	100,200	4.36	84559
الخدمات المالية	3.86	95780	3.38	73,065	3.7866013	86834	3.74	80,905	3.74	72612
التسهيلات الشخصية	26.63	661460	25.11	542,107	25.490637	584549	25.45	551,063	26.60	516320
العطر	15.15	376237	16.05	346,394	15.59216	357558	13.58	293,989	14.55	282396
التحدين والتقيب	0.48	11987	0.50	10,696	0.5362397	12297	1.01	21,860	0.97	18783
النقل والاتصالات والسياحة	9.52	236405	10.09	217,715	11.191741	256648	11.07	239696	9.52	184737
الطاقة والمياه	4.41	109613	5.18	111,864	4.4861941	102877	4.62	100,144	4.57	88692

100.00	2483520	100.00	2,158,529	100	2293191	100.00	2,165,328	100.00	1940781	إجمالي
--------	---------	--------	-----------	-----	---------	--------	-----------	--------	---------	--------

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي بكينيا، أعداد مختلفة.

أما قطاع الزراعة فقد جاء في المركز السادس من حيث أولوية منح الائتمان بنسبة بلغت نحو ٤.١٣٪ عام ٢٠١٤ انخفضت تلك النسبة إلى ٣.٦٢٪ عام ٢٠١٨. وبنسبة مقارنة لقطاع الزراعة جاء قطاع الإنشاء ليطمحور حول نسبة ٤.٠٧٪ عام ٢٠١٧، و٤.٦٣٪ عام ٢٠١٥. وبنسبة مقارنة للقطاعين السابقين حظي قطاع المياه والطاقة بنسبة ٤.٦٪ من إجمالي حصص القطاعات المختلفة من التسهيلات الائتمانية المباشرة بكينيا. بينما مثل قطاع الخدمات المالية نحو ٣.٥٪. وفي المرتبة الأخيرة كان قطاع التعدين والتقيب ليمثل نحو ٠.٤٨٪ عام ٢٠١٨، بينما بلغ نحو ١.٠١٪ عام ٢٠١٥ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاعات المختلفة بكينيا.

ثانياً: المؤشرات المالية للقطاع المصرفي:

١- الكويت: تمثل الميزانية العامة المجمعة للمصارف مصدراً مهماً لتقييم أداء القطاع المصرفي، وتتكون أصول المصارف الكويتية من سبعة عناصر رئيسية كما هو موضح بجدول (٦)، وتتفاوت أهمية هذه العناصر ووزنها النسبي في هيكل الأصول المصرفية. تعتبر المطالب على القطاع الخاص هي المكون الأهم بين كل المكونات

الأخرى، ويحتوى هذا المكون على مكونين فرعيين هما التسهيلات الائتمانية للمقيمين ويمثل ما نسبته ٥٥٪ تقريباً من إجمالي الأصول، والاستثمارات المحلية الأخرى ويمثل تقريباً ٣.٥٪ من إجمالي الأصول كمتوسط للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

جدول (٦) معدلات التغير فى مكونات أصول المصارف كنسبة من إجمالي الأصول

بالكويت خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨).

2018	2017	2016	2015	٢٠١٤	مكونات الأصول
%0.48	%0.49	%0.44	%0.49	%٠.٥٣	١. نقد
%7.70	%7.82	%10.12	%10.06	%١١.٤٧	٢. المطالب على البنك المركزى
%1.83	%2.23	%3.19	%3.74	%٣.٢٠	٣. الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
%7.44	%6.16	%2.64	%2.76	%٢.٨٧	٤. المطالب على الحكومة
					٥. المطالب على القطاع الخاص
%54.55	%54.95	%56.34	%54.78	%٥٤.٥٣	- تسهيلات ائتمانية للمقيمين
%2.82	%3.03	%3.24	%3.47	%٣.٩٩	- استثمارات محلية أخرى
					٦. الموجودات الأجنبية
%9.07	%10.32	%11.17	%12.29	%١١.٢٢	- ودايع لدى بنوك أجنبية
%3.33	%2.70	%2.63	%2.30	%١.٧١	- تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين
%6.12	%6.26	%6.34	%6.45	%٦.٤٤	- استثمارات بالخارج
%3.29	%3.06	%1.00	%0.98	%٠.٨٨	- موجودات أجنبية أخرى
%3.36	%2.98	%2.89	%2.69	%٣.١٦	٧. موجودات أخرى
100.00	100.00	100.00	100.00	١٠٠.٠٠٠	إجمالي الأصول

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي بالكويت، أعداد مختلفة.

وتأتى الموجودات الأجنبية في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية من إجمالي الأصول، وتتكون الموجودات الأجنبية من أربعة مكونات فرعية وهى: ١- الودائع لدى البنوك الأجنبية وتمثل ما يقارب من ١٠.٨١٪ من إجمالي الأصول كمتوسط خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وصلت تلك النسبة قيمتها الأعلى عام ٢٠١٥ حيث مثلت ١٢.٢٩٪ من إجمالي الأصول. ٢- التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، حيث يلاحظ الزيادة المضطردة في هذا المكون، حيث بلغت نسبته من ١.٧١٪ عام ٢٠١٤، أخذت هذه النسبة في التزايد حتى وصلت ما نسبته ٣.٣٣٪ من إجمالي الأصول عام ٢٠١٨، مما يوضح اتجاه القطاع المصرفي بالكويت نحو مزيد من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين بالكويت. ٣- الاستثمارات بالخارج والتي تمحورت نسبتها حول ٦.٣٢٪ من إجمالي الأصول ولم تشهد تلك الاستثمارات الخارجية تغيراً كبيراً خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. ٤- الموجودات الأجنبية الأخرى والتي بلغت نسبتها ٠.٨٨٪ عام ٢٠١٤ تزايدت لتمثل نحو ٣.٢٩٪ من إجمالي الأصول عام ٢٠١٨.

أما المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في مكونات الأصول كانت المطالب على البنك المركزي، التي مثلت نحو ١١.٤٧٪ من إجمالي الأصول عام ٢٠١٤ تناقصت هذه النسبة لتصل إلى نحو ٧.٧٠٪ عام ٢٠١٨. أما المكون الرابع وهو المطالب على

الحكومة يلاحظ ارتفاع أهميته النسبية عبر سنوات الدراسة حيث مثل نحو ٢.٨٧٪ من اجمالي الأصول عام ٢٠١٤، ارتفعت تلك النسبة لتمثل حوالى ٧.٤٤٪ عام ٢٠١٨.

فى حين تشمل الخصوم كل ما يدين به المصرف من أرصدة للبنك المركزى والمصارف الأخرى وودائع العملاء، بالإضافة إلى حقوق المالكين أو المساهمين فى المصرف. ويوضح جدول (٧) أن ودائع القطاع الخاص المقيم تمثل النسبة الأكبر فى بنود الخصوم حيث بلغت نحو ٥٧.٨٪ كمتوسط للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، حيث بلغت حدها الأقصى عام ٢٠١٤ لتمثل نحو ٥٩.٦٧٪ أخذت هذه النسبة فى التناقص عبر السنوات لتصل حدها الأدنى عام ٢٠١٨ لتمثل نحو ٥٥.٣٧٪ من إجمالى الخصوم فى القطاع المصرفى بالكويت. وجاءت حقوق المساهمين فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية فى نسبة مشاركتها فى بنية الخصوم لتمثل نحو ١٣.٣٣٪ كمتوسط خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، ولم يلاحظ تغير كبير فى هذه النسبة عبر سنوات الدراسة. أما فى المرتبة الثالثة جاءت ودائع الحكومة لتمثل نحو ١٠.١٥٪ كمتوسط خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. مثلت المطلوبات الأجنبية ٧.٧٥٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة من اجمالى الخصوم فى القطاع المصرفى الكويتى. وفى المرتبة الأخيرة تأتى الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية لتمثل نحو ٢.٨٠٪ من اجمالى الخصوم كمتوسط خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

جدول (٧) تطور نسبة بنية أهم بنود الخصوم في القطاع المصرفي الكويتي خلال

الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨).

بنود الخصوم	2014	2015	2016	2017	2018
ودائع القطاع الخاص المقيم	%59.67	%59.12	%58.45	%56.58	%55.37
ودائع الحكومة	%9.62	%9.19	%10.02	%11.11	%10.64
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	%3.24	%3.72	%2.99	%2.21	%1.73
حقوق المساهمين	%13.34	%13.46	%13.12	%13.38	%13.35
المطلوبات الأجنبية	%7.16	%7.38	%7.14	%7.65	%9.43
مطلوبات أخرى	%6.96	%7.13	%8.28	%9.06	%9.47

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي بالكويت، أعداد مختلفة.

٢- كينيا: ويوضح جدول (٨) معدلات التغير في مكونات الأصول بالميزانية المجمعة للمصارف بكينيا (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث يوضح الجدول ثبات نسبي في معدلات التغير لمعظم مكونات الأصول. فيما يخص الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية يلاحظ ارتفاع نسبتها من ١.١٪ عام ٢٠١٨، لتصل الى نحو ١.٨٪ عام ٢٠١٨. كذلك ارتفعت نسبة الأوراق المالية الاستثمارية من ٢٠.٢٪ عام ٢٠١٤، لتصل الى نحو ٢٥.٥٪ عام ٢٠١٨ من اجمالي مكونات الأصول. في الوقت ذاته انخفضت المطالب على المؤسسات البنكية المحلية من ٢.٥٪ عام ٢٠١٤ الى ١.٣٪ عام ٢٠١٨. على النقيض من ذلك ارتفعت نسبة المطالب على المؤسسات البنكية

الخارجية من ٢.١% عام ٢٠١٤ لتصل الى نحو ٣.٢% عام ٢٠١٨. تعتبر صافى التسهيلات الائتمانية للعملاء من أهم بنود مكونات الأصول فى المصارف بكينيا حيث تمثل ما نسبته ٥٨.٨% عام ٢٠١٤، ارتفعت الى نحو ٥٩.٨% عام ٢٠١٥، ثم بلغت هذه النسبة نحو ٥٢.٦% عام ٢٠١٨. فيما يخص اجمالى الاستثمارات يلاحظ انخفاضها التدريجى خلال فترة الدراسة، لتبلغ ٤.١% عام ٢٠١٤، ثم تأخذ هذه النسبة فى التناقص حتى تصل ٣.٧% عام ٢٠١٨.

جدول (٨): معدلات التغير فى مكونات أصول المصارف كنسبة من اجمالى الأصول

بكينيا خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨).

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	مكونات الأصول
1.6	1.6	1.7	1.7	١.٩	١. نقد
5.6	4.2	4.3	5.5	٥.٤	٢. المطالب على البنك المركزى
1.8	1.2	0.8	0.7	١.١	٣. الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
25.5	24.9	23.1	19.6	٢٠.٢	٤. الأوراق المالية الاستثمارية
1.3	1.6	1.1	2.1	٢.٥	٥. مطالب على المؤسسات البنكية المحلية
3.2	2.6	2	2.0	٢.١	٦. مطالب على المؤسسات البنكية الخارجية
0.2	0.2	0.1	0.10	٠.١	٧. ضريبة قابلة للاسترداد
52.6	50.3	59.1	59.8	٥٨.٨	٨. صافى التسهيلات الائتمانية للعملاء
2.0	7.5	1.7	2	١.٢	٩. مطالب على مؤسسات مصرفية فى المجموعة
3.7	3.6	3.8	4	٤.١	١٠. اجمالى الاستثمارات

عبدالعزیز علی علوش عوض وآخرون، دراسة مقارنة لتطور القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في كينيا والكويت).

2.5	2.3	2.3	2.5	٢.٦	١١. موجودات أخرى
100	100	100	100	١٠٠	إجمالي الأصول

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الكيني، أعداد مختلفة.

ويوضح جدول (٩) تطور بنية أهم بنود الخصوم كنسبة مئوية من إجمالي الخصوم في القطاع المصرفي الكيني. حيث اتضح من الجدول أن أهم تلك البنود هو ودائع العملاء التي مثلت ما نسبته ٧١.٦٪ عام ٢٠١٤، وصلت هذه النسبة حدها الأقصى عام ٢٠١٦ لتمثل نحو ٨٤.٥١٪ من إجمالي الخصوم، حين بلغت هذه النسبة نحو ٨٧.٤٪ عام ٢٠١٨. يأتي في المرتبة الثانية بند الأموال المقرضة حيث تمثل ما نسبته ٥.٣٪ كمتوسط خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، حيث بلغت نسبة الأموال المقرضة حده الأقصى عام ٢٠١٦ لتمثل نحو ٦.٥٨٪ من إجمالي الأصول، أما عام ٢٠١٨ بلغت تلك النسبة نحو ٤.٣٪.

جدول (٩): تطور نسبة بنية أهم بنود الخصوم في القطاع المصرفي الكيني خلال

الفترة (٢٠١٨-٢٠١٤).

2018	2017	2016	2015	2014	بنود الخصوم
%0.5	%0.5	%0.7	%0.10	%0.2	ارصدة مستحقة للبنك المركزي
%87.4	%86.3	%84.51	%71.2	%71.6	ودائع العملاء
%1.3	%1.7	%1.20	%1.3	%1.7	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
%1.4	%2	%2.52	%2.5	%2	مطلوبات أجنبية

%4.3	%5	%6.58	%5.3	%5.1	الأموال المقترضة
%2.6	%2	%1.52	%2.1	%1.8	ارصدة مستحقة للمؤسسات المصرفية فى المجموعة
%2.5	%2.3	%2.74	%1.7	%1.8	مطلوبات أخرى

المصدر: التقرير السنوى للبنك المركزى بكينيا، أعداد مختلفة.

ثالثاً: تطور مؤشرات التنمية المالية، والأسواق المالية، وكفاءة المؤسسات المالية:

١ - الكويت: تم إنشاء مؤشر التنمية المالية باستخدام نهج قياسي من ثلاث خطوات موجود في الأدبيات حول تقليل البيانات متعددة الأبعاد في مؤشر موجز واحد: (١) تطبيع المتغيرات، (٢) تجميع المتغيرات المقيسة في المؤشرات الفرعية التي تمثل بعداً وظيفياً معيناً، (٣) تجميع المؤشرات الفرعية في المؤشر النهائي. يتبع هذا الإجراء كتيب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إنشاء المؤشرات المركبة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨)^(١).

أما مؤشر السوق فهو عبارة عن محفظة افتراضية من الممتلكات الاستثمارية التي تمثل جزءاً من السوق المالى. ويتم احتساب قيمة مؤشر السوق من خلال أسعار الممتلكات الاساسية. وتعتمد قيم بعض المؤشرات على ترجيح سقف أسعار السوق، وترجيح العائدات وترجيح الفائض والترجيح الاساسى. ويعتبر الترجيح وسيلة لضبط التأثير الفردى للعناصر فى المؤشر. ويتبع المستثمرون مؤشرات السوق المختلفة

(١) صندوق النقد الدولى (IMF)، قاعدة بيانات مؤشر التنمية المالية، www.data.imf.org، تم زيارة الموقع في ٢٠٢٠/٠٢/١٣.

لقياس تحركات السوق. وقد اُضيف البنك الدولي مؤشراً للأسواق المالية لكل دولة على حدة، حيث يمكن من خلال هذا المؤشر التعرف على حالة الأسواق المالية لكل دولة. كذلك يقدم البنك الدولي مؤشراً للتعرف على كفاءة المؤسسات المالية بكل دولة. وقد تم استخدام تلك المؤشرات الثلاثة في الدراسة لتوضيح وضع التنمية المالية بالكويت ومدى تطوره من خلال مؤشر التنمية المالية، أما المؤشر الثاني فهو يوضح وضع الأسواق المالية بالكويت، وتم الإعتماد على المؤشر الثالث الذي يوضح كفاءة الأسواق المالية بالكويت.

يوضح جدول (١٠) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور مؤشرات التنمية، والأسواق، وكفاءة المؤسسات المالية بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧). حيث توضح المعادلة (١) بالجدول تطور مؤشر التنمية المالية بالكويت، وقد تبين أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٣٥ مما يشير إلى أن ٣٥٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ١٥.٣٢، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر التنمية المالية بالكويت قد أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٠.٢٠٪.

وتوضح معادلة (٢) تطور مؤشر الأسواق المالية، وقد تبين أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٥٤ مما يشير إلى أن ٥٤٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٧.٢٢، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر الأسواق المالية بالكويت قد أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٣.٩٣٪.

وتوضح معادلة (٣) تطور مؤشر كفاءة الأسواق المالية، وقد تبين أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٢٧ مما يشير إلى أن ٢٧٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٧.٣٥، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر كفاءة الأسواق المالية بالكويت قد أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٠.٣٦٪.

مما سبق يتضح أن الأسواق المالية بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) قد نمت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٣.٩٣٪، حين كان معدل نمو التنمية المالية بشكل عام ضعيفاً حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال فترة الدراسة ٠.٢٠٪، كذلك كفاءة

المؤسسات المالية لم تنمو بمعدل متناسب مع نمو الاسواق المالية، حيث بلغ معدل النمو السنوي لمؤشر كفاءة المؤسسات المالية ٠.٣٦٪.

جدول (١٠): تطور مؤشرات التنمية، والأسواق، وكفاءة المؤسسات المالية بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

م	المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	المتوسط الحسابي بالوحدة	معدل التغير السنوي %	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)
١	مؤشر التنمية المالية	$\hat{Y}_i = -0.231 + .0001 X_i$ (2.46)* (4.25)**	0.39	0.20	٠.٣٥	15.32**
٢	مؤشر الاسواق المالية	$\hat{Y}_i = 2.14 + .013 X_i$ (2.32)* (3.92)**	0.33	3.93	٠.٥٤	7.22**
٣	مؤشر كفاءة الأسواق المالية	$\hat{Y}_i = 0.872 - 0.003 X_i$ (72.60)** (-2.71)**	0.84	0.36	0.27	7.35**

- القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i ، X_i متغير الزمن في السنة i .

- الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

- *، ** معنوية عند مستوى 0.05، ٠.٠٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١) بالملحق.

٢- كينيا: يوضح جدول (١١) التالي معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور مؤشرات التنمية، والأسواق، وكفاءة المؤسسات المالية بكينيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧). وتوضح معادلة (١) تطور مؤشر التنمية المالية بكينيا، وقد تبين أن الصورة الخطية

هى أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٨٤ مما يشير إلى أن ٨٤٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٩٠.٥٧، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر التنمية المالية بكينيا قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٣.١٢٪.

وتوضح معادلة (٢) تطور مؤشر الأسواق المالية بكينيا، وقد تبين أن الصورة الخطية هى أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٣٣ مما يشير إلى أن ٣٣٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٩.٥٣، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر الأسواق المالية بكينيا قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٣.٠٧٪.

وتوضح معادلة (٣) تطور مؤشر كفاءة الأسواق المالية بكينيا، وقد تبين أن الصورة الخطية هى أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٧٣ مما يشير إلى أن ٧٣٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٤٩.٠٣، عند

مستوى معنوية ٠.٠١٪، وتبين أن مؤشر كفاءة الأسواق المالية بكينيا قد أخذ اتجاهًا عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢.٥٥٪.

مما سبق يتضح أن الأسواق المالية بكينيا خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠) قد نمت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٣.٠٧٪، حين كان معدل نمو التنمية المالية بشكل عام مقارب لهذا الرقم حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال فترة الدراسة ٣.١٢٪، كذلك كفاءة المؤسسات المالية لم تنمو بمعدل متناسب مع نمو الأسواق المالية، حيث بلغ معدل النمو السنوي لمؤشر كفاءة المؤسسات المالية ٢.٥٥٪.

جدول (١١): تطور مؤشرات التنمية، والأسواق، وكفاءة المؤسسات المالية بكينيا خلال

الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠).

م	المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	المتوسط الحسابي بالوحدة	معدل التغير السنوي %	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)
١	مؤشر التنمية المالية	$\hat{Y}_i = 0.113 + 0.005 X_i$ (19.92)** (9.51)**	0.16	3.12	0.84	90.57**
٢	مؤشر الأسواق المالية	$\hat{Y}_i = 0.045 + 0.002 X_i$ (5.80)** (3.08)**	0.065	3.07	0.33	9.53**

49.03**	0.73	2.55	0.509	$\hat{Y}_i = 0.38 + 0.013 X_i$ (19.60)** (7.00)**	مؤشر كفاءة الأسواق المالية	٣
---------	------	------	-------	--	----------------------------------	---

- \hat{Y} القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i ، X_i متغير الزمن في السنة i .

- الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

- ** معنوية عند مستوى ٠.٠٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٢) بالملحق.

رابعاً: مؤشر درجة التركيز البنكي، ومؤشر مستوى Z البنكي:

١- الكويت: يعبر مؤشر درجة التركيز البنكي عن: أصول أكبر ثلاثة بنوك تجارية

كنسبة من إجمالي الأصول المصرفية التجارية، ويشمل إجمالي الأصول إجمالي

الأصول الربحية والنقد والمبالغ المستحقة من البنوك والعقارات المحظورة والأصول

الثابتة والشهرة والممتلكات غير الملموسة الأخرى والأصول الضريبية الحالية والأصول

الضريبية المؤجلة والعمليات المتوقفة والأصول الأخرى^(١).

أما مؤشر مستوى Z البنكي فهو يعبر عن: احتمال التخلف عن النظام المصرفي

التجاري لبلد ما، ويقارن Z-Score بين النظام المصرفي التجاري لدولة ما (الرسملة

(١) البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية، تم زيارة الموقع في ١٣/٠٧/٢٠٢٠.

<https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/data/global-financial-development-database>

والعوائد) مع تقلب تلك العوائد، كم أنه يجسد احتمالية التخلف عن السداد في النظام المصرفي لدولة ما، تقارن درجة Z المنطقة العازلة للنظام المصرفي لبلد ما (الرسملة والعوائد) مع تقلب تلك العوائد، العائد على حقوق المساهمين وحقوق الملكية والأصول هي أرقام إجمالية على مستوى الدولة محسوبة من البيانات الأساسية غير الموحدة من بنك لآخر.

يوضح جدول (١٢) التالي معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور مؤشري درجة التركيز البنكي ومستوى Z البنكي بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧). وتوضح معادلة (١) تطور مؤشر درجة التركيز البنكي بالكويت، وقد تبين أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٧٥ مما يشير إلى أن ٧٥٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٥٠.٦٣، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر درجة التركيز البنكي بالكويت قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايداً بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٠.٥٩٪.

وتوضح معادلة (٢) تطور مؤشر Z البنكي، وقد تبين أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٥٠ مما يشير إلى أن ٥٠٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن،

كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٩٢.٦٤، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر Z البنكي قد أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٠.٥٠٪.

جدول (١٢): تطور مؤشر درجة التركيز البنكي، ومؤشر مستوى Z البنكي بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

م	المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	المتوسط الحسابي بالوحدة	معدل التغير السنوي %	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)
١	مؤشر درجة التركيز البنكي	$\hat{Y}_i = 73.16 + 0.465 X_i$ (103.51)** (7.11)**	77.56	0.59	0.75	50.63**
٢	ومؤشر مستوى Z البنكي	$\hat{Y}_i = 15.06 + 0.079 X_i$ (17.52)** (3.66)**	15.78	0.50	0.50	92.64**

- \hat{Y} القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i ، X_i متغير الزمن في السنة i .

- الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

- ** معنوية عند مستوى ٠.٠٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١) بالملحق.

٢- كينيا: يوضح جدول (١٣) التالي معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور مؤشري درجة التركيز البنكي ومستوى Z البنكي بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧). وتوضح معادلة (١) تطور مؤشر درجة التركيز البنكي، وقد تبين أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٩٠ مما يشير إلى أن ٩٠٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ١٦١.٥٨، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر درجة التركيز البنكي قد أخذ اتجاهًا عامًا متناقصًا بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٣.٨٩٪. على العكس من الكويت فقد أخذ مؤشر درجة التركيز البنكي بالكويت اتجاهًا عامًا متزايدًا خلال فترة الدراسة، مما يوضح قدرة القطاع المصرفي الكويتي على زيادة درجة التركيز البنكي.

جدول (١٣): تطور مؤشر درجة التركيز البنكي، ومؤشر مستوى Z البنكي بكينيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

م	المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	المتوسط الحسابي بالوحدة	معدل التغير السنوي %	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)
١	مؤشر درجة التركيز البنكي (-)	$\hat{Y}_i = 65.20 - 1.85 X_i$ (41.19)**	47.54	-3.89	0.90	161.58**

				12.71)**		
70.80**	0.80	2.63	16.71	$\hat{Y}_i = 12.41 + 0.44 X_i$ (21.51)** (8.41)**	ومؤشر مستوى Z البنكي	٢

- \hat{Y} القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i ، X_i متغير الزمن في السنة i .

- الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

- ** معنوية عند مستوى ٠.٠٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٢) بالملحق.

وتوضح معادلة (٢) تطور مؤشر Z البنكي، وقد تبين أن الصورة الخطية هي أفضل

الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٨٠ مما

يشير إلى أن ٨٠٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن،

كما تبين معنوية قيمة (f) المحسوبة والتي بلغت ٧٠.٨٠، عند مستوى معنوية

٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر درجة التركيز البنكي بكنيا قد أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل

نمو سنوى بلغ نحو ٢.٦٣٪.

خامساً: نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع، ونسبة إجمالي الأصول المصرفية

إلى الناتج المحلى الإجمالى:

١- الكويت: يشير هذا المؤشر إلى قيمة التسهيلات الائتمانية التي قام المصرف بإقراضها من إجمالي قيمة الودائع التي قام بتجميعها، ويعبر هذا المؤشر عن مدى اعتماد المصرف على الودائع لديه في منح الائتمان للمقترضين وهي وظيفة المصرف الرئيسية. تؤثر التشريعات الرسمية بكل بلد على هذا المؤشر، حيث تحدد تلك التشريعات نسبة التوظيف الخارجي المفروضة على المصارف، كما يتأثر هذا المؤشر بتقييم المصارف ذاتها للمخاطر. يدل الارتفاع في هذا المؤشر على ديناميكية القطاع المصرفي.

تم حساب نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء في قطاع المصارف الكويتي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، كما يوضحه جدول (١٤)، حيث توضح المعادلة (١) تطور مؤشر نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء بالكويت. وقد تبين أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٤٩ مما يشير إلى أن ٤٩٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ١٧.٦٩، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء بالكويت قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايداً بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١.٨٨٪.

ويقيس مؤشر نسبة إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي قيمة أصول المصارف في دولة ما مقارنة بحجم اقتصاد هذه الدولة. بمعنى آخر، يجب أن يكون حجم القطاع المصرفي (قيمة أصوله) متوافقاً مع الناتج المحلي الإجمالي حتى يكون بوسع الدولة أن تساعد المصارف المتعثرة في الأزمات المالية. يمكن لهذا المؤشر أن يعطي صورة أدق عن عمق الوساطة المالية المصرفية إذا ما تم احتساب الأصول المصرفية المحلية بدلاً من إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتوضح المعادلة (٢) نسبة إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطاع المصارف الكويتي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، حيث بلغت تلك النسبة نحو 75.13% للكويت كمتوسط خلال نفس الفترة. وقد تبين أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٧٢ مما يشير إلى أن ٧٢% من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٣٠.١٢، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وتبين أن مؤشر نسبة إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالكويت قد أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٨.٣٠%. مما يؤكد القدرة الكبيرة التي تتمتع بها الكويت أن تساعد المصارف المتعثرة في الأزمات

المالية، وأن إجمالي أصول المصارف في الكويت شهدت زيادة بنسبة تفوق الزيادة في الناتج المحلي، وبالتالي يستنتج أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بحالة جيدة من الاستقرار المالي وقدرة كبيرة على مواجهة الأزمات المالية.

جدول (١٤): تطور نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع، نسبة إجمالي الأصول

المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

م	المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	المتوسط الحسابي بالوحدة	معدل التغير السنوي %	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)
١	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع	$\hat{Y}_i = 76.36 + 1.75 X_i$ (16.91)** (4.20)**	93.03	1.88	0.49	17.69**
٢	نسبة إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي	$\hat{Y}_i = 43.24 + 6.24 X_i$ (8.20)** (2.65)**	75.13	8.30	0.72	30.12**

- \hat{Y}_i القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i ، X_i متغير الزمن في السنة i .

- الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

- ** معنوية عند مستوى ٠.٠٠١ .

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١) بالملحق.

٢- كينيا: تم حساب نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء في قطاع المصارف الكيني خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، كما يوضحه جدول (١٥)، حيث توضح المعادلة (١) بالجدول تطور مؤشر نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء بكينيا. وقد تبين أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.١٧ مما يشير إلى أن ١٧٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٤.٥٦، عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥٪، وتبين أن مؤشر نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء بالكويت قد أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٠.٦٣٪.

جدول (١٥): تطور نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع، نسبة إجمالي الأصول

المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

م	المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	المتوسط الحسابي بالوحدة	معدل التغير السنوي %	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)

4.65*	0.17	0.63	80.85	$\hat{Y}_i = 76.00 + 0.511 X_i$ $(29.67)**$ $(2.15)**$	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع	١
96.41**	0.85	2.58	35.98	$\hat{Y}_i = 27.07 + 0.93 X_i$ $(٢٦.١٧)**$ $(9.81)**$	نسبة إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢

- \hat{Y} القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i ، X_i متغير الزمن في السنة i .

- الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة (t) المحسوبة.

- ** معنوية عند مستوى ٠.٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٢) بالملحق.

وتوضح المعادلة (٢) نسبة إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي

في قطاع المصارف الكيني خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، حيث بلغت تلك النسبة

نحو 35.98% لكينيا كمتوسط خلال نفس الفترة. وقد تبين أن الصورة الخطية هي

أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٨٥

مما يشير إلى أن ٨٥% من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر

الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٩٦.٤١، عند مستوى

معنوية ٠.٠١%، وتبين أن مؤشر نسبة إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي

الإجمالي بالكويت قد أخذ اتجاهًا عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢.٥٨٪. مما يؤكد القدرة الكبيرة التي تتمتع بها كينيا أن تساعد المصارف المتعثرة في الأزمت المالية.

سادساً: هوامش أسعار الفائدة:

١- الكويت: يعرف البنك الدولي هامش سعر الفائدة (spread) بالفرق بين سعر الفائدة الذي تتقاضاه المصارف على القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء الرئيسيين مخصوصاً منه سعر الفائدة الذي تدفعه على الودائع تحت الطلب أو الودائع الإيداعية والودائع لأجل، وتعتبر خدمات الوساطة المالية النشاط الرئيسي للمصارف التجارية، حيث تقوم بقبول الودائع ومنح الائتمان، لذلك فإن هامش الفائدة يمثل الربح الذي يتقاضاه المصرف لتحمله مخاطر الوساطة المالية. مع ارتفاع تكاليف الوساطة المالية ترتفع قيمة هامش الفائدة، ويتأثر بشكل رئيسي بتركيب السوق والتكاليف التشغيلية ومخاطر الائتمان.

عموماً يعتبر هامش سعر الفائدة منخفض نسبياً في الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة، مقابل هوامش فائدة مرتفعة في الدول النامية. يرجع هذا الفرق في هوامش الفائدة بشكل أساسي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية للمصارف في الدول النامية، المرتبط بطبيعة الحال، بعوامل تخص المصارف ذاتها كإخفاض الكفاءة،

وعوامل كلية لها علاقة بضعف الإطار التنظيمي (الرقابي) للمصارف وقلة المنافسة وارتفاع المخاطر الناجمة عن انعدام الاستقرار السياسي (Randall, (1) (1998).

حيث يوضح جدول (١٦) هامش أسعار الفائدة بالقطاع المصرفي الكويتي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧). وبلغ متوسط الهامش خلال تلك الفترة نحو ٣.٠٤٪. وتوضح المعادلة (١) أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٢٤ مما يشير إلى أن ٢٤٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٦.٤٢، عند مستوى معنوية ٠.٠٥٪، وتبين أن هامش أسعار الفائدة بالكويت قد أخذ اتجاهًا عامًا متناقصًا بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ١٤.١٤٪.

مما سبق يتضح تناقص نسبة الهامش بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالقطاع المصرفي الكويتي، مما يدل على ارتفاع الكفاءة التشغيلية للمصارف الكويتية، وارتفاع المنافسة وانخفاض المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي الكويتي، فكلما زادت قدرة المصرف على تقديم خدماته بتكاليف أقل زادت أرباحه. أما على المستوى الكلي، ليس من الممكن دراسة كفاءة المصارف بمعزل عن الظروف المحيطة بالعمل المصرفي. فدراسة القيود والمحفزات التي تحيط بالمصارف التي تسعى بطبيعة الحال

(١) Randall, Ruby (1998), **Interest Rate Spreads in the Eastern Caribbean**, IMF Working Paper No. wp/98/59.

لمضاعفة أرباحها تجعل من الممكن توضيح صورة كفاءة وتنافسية المصارف في إطار البيئة المحيطة. لذلك فكفاءة الإطار المؤسسي وتنافسية البيئة المحيطة هي من أهم العوامل المؤثرة على هامش الفائدة.

جدول (١٦): تطور مؤشر هامش أسعار الفائدة بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

(٢٠١٧).

المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	المتوسط الحسابي بالوحدة	معدل التغير السنوي %	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)
هامش أسعار الفائدة	$\hat{Y}_i = 3.44 - 0.43 X_i$ (18.94)** (-2.53)**	3.04	- 14.14	0.24	6.42*

- \hat{Y}_i القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i ، X_i متغير الزمن في السنة i .

- الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

- *، ** معنوية عند مستوى 0.05، 0.01، 0.001.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١) بالملحق.

٢- كينيا: توضح معادلة (١) بجدول (١٧) هامش أسعار الفائدة بالقطاع المصرفي

الكيني خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧). بلغ متوسط الهامش خلال تلك الفترة نحو

٩.٤٣٪. وتوضح المعادلة (١) أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٦٧ مما يشير إلى أن ٦٧٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٣٥.٦٨، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن هامش أسعار الفائدة بكينيا قد أخذ اتجاهًا عامًا متناقصاً بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٣.٧٧٪.

مما سبق يتضح تزايد نسبة الهامش بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالقطاع المصرفي الكيني، مما يدل على انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصارف الكينية، وانخفاض المنافسة وارتفاع المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي الكيني، على عكس القطاع المصرفي الكويتي. فكلما زادت قدرة المصرف على تقديم خدماته بتكاليف أقل زادت أرباحه. أما على المستوى الكلي، ليس من الممكن دراسة كفاءة المصارف بمعزل عن الظروف المحيطة بالعمل المصرفي. فدراسة القيود والمحفزات التي تحيط بالمصارف التي تسعى بطبيعة الحال لمضاعفة أرباحها تجعل من الممكن توضيح صورة كفاءة وتنافسية المصارف في إطار البيئة المحيطة. لذلك فكفاءة الإطار المؤسسي وتنافسية البيئة المحيطة هي من أهم العوامل المؤثرة على هامش الفائدة.

جدول (١٧) تطور مؤشر هامش أسعار الفائدة بكينيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	المتوسط الحسابي بالوحدة	معدل التغير السنوي %	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)
هامش أسعار الفائدة	$\hat{Y}_i = 12.81 - 0.356 X_i$ (19.87)** (-5.97)**	9.43	3.77	0.67	35.68**

- \hat{Y} القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i ، X_i متغير الزمن في السنة i .

- الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

- ** معنوية عند مستوى ٠.٠٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٢) بالملحق.

سابعا: مؤشرات الربحية:

١- الكويت: وسيتم تناول ثلاث مؤشرات رئيسية للربحية وهي: نسبة الربح إلى

التكاليف البنكية، والعائد على الموجودات المالية، والعائد على حقوق الملكية. حيث

يوضح جدول (١٨) مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي بالكويت خلال الفترة

(٢٠٠٠-٢٠١٧)، حيث بلغت نسبة الربح إلى التكاليف البنكية نحو ٣٠.٠٦٪

كمتوسط لفترة الدراسة، وتوضح المعادلة (١) أن الصورة الخطية هي أفضل الصور

مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٤٢ مما يشير إلى

أن ٤٢٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين

معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ١٣.٦٨، عند مستوى معنوية ٠.٠٥٪، وتبين أن مؤشر نسبة الربح إلى التكاليف البنكية بالكويت قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١.٨٢٪.

أما مؤشر العائد على الموجودات المالية فقد بلغت نسبته كمتوسط خلال فترة الدراسة نحو ١.٨٧٪، وتوضح المعادلة (٢) أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٣٠ مما يشير إلى أن ٣٠٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٨.٤٣، عند مستوى معنوية ٠.٠٥٪، وتبين أن مؤشر العائد على الموجودات المالية بالكويت قد أخذ اتجاهًا عامًا متناقصًا بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٥.١٣٪.

أما المؤشر الثالث للربحية وهو العائد على حقوق الملكية فقد بلغت قيمته كمتوسط كمتوسط لفترة الدراسة نحو ١٥.٢٧٪، وتوضح المعادلة (٣) أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٤٧ مما يشير إلى أن ٤٧٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ١٦.٠٩، عند مستوى

معنوية ٠.٠١٥٪، وتبين أن مؤشر العائد على الموجودات المالية بالكويت قد أخذ اتجاهًا عامًا متناقصاً بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٦.٣٥٪.

جدول (١٨): تطور مؤشرات هامش أسعار الفائدة، ونسبة الربح إلى التكاليف البنكية، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية بالكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٠).

(٢٠١٧)

م	المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	المتوسط الحسابي بالوحدة	معدل التغير السنوي %	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)
١	نسبة الربح إلى التكاليف البنكية	$\hat{Y}_i = 24.79 + 0.55 X_i$ (15.30)** (3.69)**	30.06	1.82	0.42	13.68*
٢	العائد على الموجودات المالية	$\hat{Y}_i = 2.78 - 0.096 X_i$ (7.80)** (-) 2.90)**	1.87	-5.13	0.30	8.43*
٣	العائد على حقوق الملكية	$\hat{Y}_i = 24.50 - 0.097 X_i$ (9.34)** (-) 4.01)**	١٥.٢٧	-6.35	٠.٤٧	16.09**

- \hat{Y}_i القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i ، X_i متغير الزمن في السنة i .

- الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

- ** معنوية عند مستوى ٠.٠٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١) بالملحق.

٢- كينيا: يوضح جدول (١٩) مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي بكينيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، حيث بلغت نسبة الربح إلى التكاليف البنكية نحو ٥٥.١١٪ كمتوسط لفترة الدراسة، وتوضح المعادلة (١) أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٧٨ مما يشير إلى أن ٧١٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ٦١.٨٨، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر نسبة الربح إلى التكاليف البنكية بكينيا قد أخذ اتجاهًا عامًا متناقصًا بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ١.٧٤٪.

أما مؤشر العائد على الموجودات المالية فقد بلغت نسبته كمتوسط خلال فترة الدراسة نحو ٣.٥٦٪، وتوضح المعادلة (٢) أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٥١ مما يشير إلى أن ٥١٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ١٨.٩٠، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر

العائد على الموجودات المالية بكينيا قد أخذ اتجاهًا عاماً متزايداً بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٥.٥٠٣٪.

أما المؤشر الثالث للربحية وهو العائد على حقوق الملكية فقد بلغت قيمته كمتوسط كمتوسط لفترة الدراسة نحو ٢٤.٨١٪، وتوضح المعادلة (٣) أن الصورة الخطية هي أفضل الصور مناسبة لطبيعة البيانات، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٦٤ مما يشير إلى أن ٦٤٪ من التغير في المتغير التابع تم تفسيره من خلال عنصر الزمن، كما تبين معنوية قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت ١٥.٧، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١٪، وتبين أن مؤشر العائد على الموجودات المالية بكينيا قد أخذ اتجاهًا عاماً متزايداً بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٠.٩٦٪.

جدول (١٩): تطور مؤشرات: هامش أسعار الفائدة، ونسبة الربح إلى التكاليف البنكية، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية بكينيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

م	المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	المتوسط الحسابي بالوحدة	معدل التغير السنوي %	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)
١	نسبة الربح إلى التكاليف البنكية	$\hat{Y}_i = 64.29 - 0.96 X_i$ (48.34)** (-7.86)**	55.11	-1.74	0.78	61.88**

عبدالعزيز علي علوش عوض وآخرون، دراسة مقارنة لتطور القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في كينيا والكويت).

18.90**	0.513	5.50	3.56	$\hat{Y}_i = 1.69 + 0.196 X_i$ (3.47)** (4.34)**	العائد على الموجودات المالية	٢
15.7**	0.64	0.96	24.81	$\hat{Y}_i = 2.21 + 0.24 X_i$ (5.16)** (4.33)**	العائد على حقوق الملكية	٣

- \hat{Y} القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i ، X_i متغير الزمن في السنة i .

- الأرقام بين القوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

- ** معنوية عند مستوى ٠.٠٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١) بالملحق.

الملحق

جدول (١): أهم المؤشرات المالية والمصرفية بالقطاع المصرفي الكويتي خلال الفترة

(٢٠٠٠-٢٠١٧).

السنة	مؤشر التنمية المالية	مؤشر الأسواق المالية	مؤشر كفاءة المؤسسات المالية	درجة التركيز البنكي	مستوى Z البنكي	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع المحلى الاجمالي	نسبة اجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلى الاجمالي	صافي تسهيلات الائتمانية/ ودايع العملاء	هامش الإيداع والإقراض المصرفي	نسبة الربح إلى التكاليف البنكية	العائد على الموجودات	العائد على حقوق الملكية
٢٠٠٠	٠.٣١٧	٠.٢٣٢	٠.٨٥٨	٧٦.١٤	١٤.٥٣	٦٨.٥٣	٧٦.٩٥	٦٨.٥٣	٢.٩٧٦	٣١.٤٢	٢.١٦	١٩.٤٩
٢٠٠١	٠.٣٠٣	٠.١٨٩	٠.٨٦٠	٧٥.٠٥	١٤.٢٥	٦٨.٣٢	٨٥.٠٠	٦٨.٣٢	٣.٤١٠	٣٠.٣٠	٢.٢٦	٢٠.٧٤
٢٠٠٢	٠.٣٠٦	٠.١٨٥	٠.٨٦٠	٧٤.٨٥	١٣.٩٩	٧١.١٩	٨٣.٤٩	٧١.١٩	٣.٣٣٠	٢٨.٦١	٢.٠٧	١٩.٢٧
٢٠٠٣	٠.٣١٢	٠.١٩٥	٠.٨٦٩	٧٤.٨٨	١٤.٦٢	٧٩.٧٤	٧٥.٤٢	٧٩.٧٤	٢.٩٩٩	٢٧.٣٥	٢.١٩	٢٠.٠١
٢٠٠٤	٠.٤٤٦	٠.٤٥٤	٠.٨٨٢	٧٣.٧٦	١٦.٥٤	٨٧.١٤	٦٨.٤٢	٨٧.١٤	٢.٩٨٢	٢٤.٣٦	٢.٦٩	٢٢.٩٠
٢٠٠٥	٠.٤٨٤	٠.٥٢٧	٠.٨٦٨	٧٤.١٠	١٨.٠٦	٩٢.٤٣	٥٧.٢٧	٩٢.٤٣	٤.٠٣٠	٢٢.٦٨	٣.٤٢	٢٦.٨٢
٢٠٠٦	٠.٤٥٢	٠.٤٥٤	٠.٨٦١	٧٦.٢٤	١٧.٦٩	٩٧.٥٩	٥٣.١٩	٩٧.٥٩	٣.٦٥٤	٢٣.٠٠	٣.٤٩	٢٧.٢٠
٢٠٠٧	٠.٥٣٧	٠.٥٩٠	٠.٨٩٠	٧٨.٢٦	١٧.١٠	١٠٤.٣٩	٥٩.٢٨	١٠٤.٣٩	٣.٠٩٠	٢٤.٢٦	٣.١٣	٢٤.٨٩
٢٠٠٨	٠.٤٨٢	٠.٥١٢	٠.٧٧١	٧٥.٢٥	١١.٢٩	١١١.٠٢	٦٠.٨٢	١١١.٠٢	٢.٨٠٧	٢٨.٨٧	٠.٣٨	٣.٣٧
٢٠٠٩	٠.٤٩٦	٠.٥٠٤	٠.٨١٧	٧٦.٨٣	١٤.٦٢	١٠٥.٩٥	٨٤.٧٢	١٠٥.٩٥	٣.٣٢٧	٣١.٠٢	١.١٣	١٠.٢١
٢٠١٠	٠.٤٣٣	٠.٣٨٣	٠.٨٣٤	٧٦.٧١	١٧.٨٩	٩٩.٧٩	٧٩.٦٤	٩٩.٧٩	٣.٠٨٥	٣٠.٩٠	١.٦٧	١٢.٤٣
٢٠١١	٠.٣٣٦	٠.١٩٩	٠.٨٤٥	٧٧.١٧	١٧.٨٦	٩٨.١٣	٦٣.٩٧	٩٨.١٣	٣.٠٣٢	٣٠.٦٦	١.٦٥	١١.٢٥
٢٠١٢	٠.٣٣٠	٠.١٩٦	٠.٨٢٣	٨٠.٤٤	١٦.٩٦	٩٦.١٣	٥٧.٨٦	٩٦.١٣	٢.٩٤٢	٣٢.٢٣	١.٤٨	١٠.٣٢
٢٠١٣	٠.٣٢٩	٠.١٩٢	٠.٨٢٣	٨١.٢٣	١٥.٤٧	٩٤.٩٨	٦٠.٣٤	٩٤.٩٨	٢.٥٤١	٣٤.٣٩	١.١٥	٨.٥٥
٢٠١٤	٠.٣٥٣	٠.٢٢٥	٠.٨٣٧	٨١.٨٩	١٥.٤٠	٩٥.٤٢	٦٨.٧٧	٩٥.٤٢	٢.٢٤٤	٣٣.٧٩	١.٢٠	٩.٣٤
٢٠١٥	٠.٣٧٧	٠.٢٥١	٠.٨٣٦	٨٠.٧٩	١٥.٧٥	٩٩.٥٦	٩٩.٠٨	٩٩.٥٦	٢.٣٩٦	٣٥.٠٢	١.٢٠	٩.٢٥
٢٠١٦	٠.٤٠٨	٠.٢٩٧	٠.٨٢٣	٨١.٢٠	١٦.٠٩	١٠٢.٣٢	١٠٩.٦٠	١٠٢.٣٢	٢.٨٥٢	٣٧.١٠	١.٢٣	٩.٢٤
٢٠١٧	٠.٣٩٩	٠.٢٧٨	٠.٨٢٠	٨١.٤٦	١٦.٠٤	١٠١.٩٧	١٠٨.٥٧	١٠١.٩٧	٣.٠٧٦	٣٥.١٣	١.٢٩	٩.٦٨

المصدر: جمعت وحسبت من:

عبدالعزيز علي علوش عوض وآخرون، دراسة مقارنة لتطور القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في كينيا والكويت).

- صندوق النقد الدولي (IMF)، قاعدة بيانات مؤشر التنمية المالية،

www.data.imf.org، تم زيارة الموقع في ١٣/٠٧/٢٠٢٠.

- البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية، تم زيارة الموقع في

١٣/٠٧/٢٠٢٠.

- [https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-](https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/data/global-financial-development-database)

2016/data/global-financial-development-database

جدول (٢): أهم المؤشرات المالية والمصرفية بالقطاع المصرفي الكيني خلال الفترة

(٢٠١٧-٢٠٠٠).

السنة	مؤشر التنمية المالية	مؤشر الأسواق المالية	مؤشر كفاءة المؤسسات المالية	درجة التركيز البنكي	مستوى Z البنكي	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع المحلى الاجمالي	نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الاجمالي	صافي تسهيلات ائتمانية/ودا ئع العملاء	هامش الإيداع والإقراض المصرفي	نسبة الربح إلى التكاليف البنكية	العائد على الموجودات	العائد على حقوق الملكية
٢٠٠٠	٠.١٢٣	٠.٠٢٣	٠.٤٧٦	٦٣.٠٠	١٣.٥١	٨٧.٣٦	٣٠.٣١	٨٧.٣٦	١٤.٢٤	٦٠.١٠٦٧	٠.٨٤	١٤.١٣
٢٠٠١	٠.١٠١	٠.٠٢٣	٠.٣٣١	٦٣.٥٨	١٥.٠٠	٨٣.٨٨	٣٠.٠٩	٨٣.٨٨	١٣.٠٣	٦٣.٠٩٥٩	٢.١٥	٢٠.٦٩
٢٠٠٢	٠.١١٢	٠.٠٢٣	٠.٣٨١	٦٢.٦٤	١٢.٩٤	٧٩.٧٠	٣١.٣٧	٧٩.٧٠	١٢.٩٧	٦٢.٦٧٥٥	٠.٢١	٠.٦١
٢٠٠٣	٠.١٣٣	٠.٠٥٧	٠.٤٣٣	٦١.٥٦	١٣.٩٦	٧٥.٦١	٣٢.٥٦	٧٥.٦١	١٢.٤٤	٦٠.٦٨٦٤	٢.٢٦	١٨.٤٩
٢٠٠٤	٠.١٤٤	٠.٠٦٢	٠.٤٨٠	٥٦.٧٨	١٣.٤٠	٧٦.٠٦	٣٢.٣١	٧٦.٠٦	١٠.١٠	٦٦.١٧٣٧	٢.٧٥	٢٢.٧٤
٢٠٠٥	٠.١٤٦	٠.٠٧٥	٠.٤٤٦	٥١.٣٠	١٤.٨٨	٧٧.٦٣	٣١.٣٩	٧٧.٦٣	٧.٨٠	٥٧.٠١٧٨	٤.٠١	٣٢.٤٠
٢٠٠٦	٠.١٧٣	٠.١٠٢	٠.٥١٣	٤٩.٢٤	١٥.٣١	٧٥.٥٤	٣١.٠٩	٧٥.٥٤	٨.٥٠	٥٤.٢٦٥٦	٤.٢١	٣٢.٤٧
٢٠٠٧	٠.١٧٣	٠.٠٨٣	٠.٥٥٨	٥١.٥٩	١٥.٩٠	٧٣.٦١	٣٠.٣٧	٧٣.٦١	٨.١٨	٥٦.٦٤٢٥	٤.٣٧	٣٢.٩١
٢٠٠٨	٠.١٦٠	٠.٠٦٤	٠.٥٢٢	٤٨.٠١	١٥.٢٤	٧٥.٣٠	٣٣.٢١	٧٥.٣٠	٨.٧١	٥٣.٥٢٢٧	٣.٥١	٢٦.٢٤
٢٠٠٩	٠.١٥٠	٠.٠٤٦	٠.٥٠٥	٤٤.٠٩	١٦.٣٣	٧٦.٩٣	٣٣.١٥	٧٦.٩٣	٨.٨٤	٥٨.٧٢٨٨	٣.٧٠	٢٦.٧٧
٢٠١٠	٠.١٦٥	٠.٠٦٦	٠.٤٩٤	٤٢.٥٤	١٩.١١	٧٥.٥١	٣٦.٩٢	٧٥.٥١	٩.٨١	٥١.٢٤٣٨	٤.٩٤	٣٢.٤١
٢٠١١	٠.١٦٨	٠.٠٦٢	٠.٥٢٠	٤٠.٢١	١٦.٩٣	٧٨.٩٦	٣٨.٩١	٧٨.٩٦	٩.٤٢	٥٣.٠٢٤٨	٤.٦٢	٣٠.٥٤

٣٠٠.٢٤	٤.٥٨	٥٠.٧٦٩١	٨.١٥	٨١.٠١	٣٩.٦٧	٨١.٠١	١٨.٣٩	٣٧.٧٩	٠.٥٤٦	٠.٠٧٣	٠.١٧٩	٢٠.١٢
٣٢.٥٧	٥.٢٦	٤٩.٠٣٨٢	٨.٦٧	٨٢.١٤	٤٢.٠٥	٨٢.١٤	١٩.٠٧	٣٥.٦٠	٠.٥٣٥	٠.٠٧٥	٠.١٨١	٢٠.١٣
٢٨.٤٩	٤.٩٦	٤٩.٧٣١٤	٨.١٤	٨٦.٠٣	٤٣.٧٧	٨٦.٠٣	٢١.٠٤	٣٣.٤٨	٠.٥٦٩	٠.٠٧٨	٠.١٨٩	٢٠.١٤
١٧.٧٤	٣.٢٢	٤٩.٣٦٨	٦.٩٠	٨٨.١٧	٤٤.٠٩	٨٨.١٧	١٩.٢٣	٤٠.٤١	٠.٦١١	٠.٠٧٩	٠.١٩٥	٢٠.١٥
٢١.٤٢	٤.٠٣	٤٥.٧٨٨٩	٧.٨٧	٩١.٤٢	٤٣.٥٩	٩١.٤٢	٢١.٥٤	٣٧.٣٨	٠.٦٠١	٠.٠٧٩	٠.١٩٢	٢٠.١٦
٢٥.٨٢	٤.٥٢	٥٠.٢٠٧١	٥.٩٩	٩٠.٥٤	٤٢.٨٨	٩٠.٥٤	١٨.٣٦	٣٦.٦٠	٠.٦٤٣	٠.٠٧٨	٠.١٩٧	٢٠.١٧

المصدر: جمعت وحسبت من:

- صندوق النقد الدولي (IMF)، قاعدة بيانات مؤشر التنمية المالية،

www.data.imf.org، تم زيارة الموقع في ٢٠٢٠/٠٧/١٣.

- البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية، تم زيارة الموقع في

٢٠٢٠/٠٧/١٣.

- <https://www.worldbank.org/en/pulication/gfdr/gfdr->

2016/data/global-financial-development-database

المراجع:

- ١- ابراهيم عبادة (٢٠٠٣)، معايير النجاح في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن.
- ٢- البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية، تم زيارة الموقع في ٢٠٢٠/٠٧/١٣.
- ٣- التقرير السنوي للبنك المركزي بالكويت، أعداد مختلفة.
- ٤- التقرير السنوي للبنك المركزي بكينيا، أعداد مختلفة.
- ٥- بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، أعداد مختلفة.
- ٦- سيف الدين عودة (٢٠١١)، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، ورقة عمل.
- ٧- صندوق النقد الدولي (IMF)، قاعدة بيانات مؤشر التنمية المالية، www.data.imf.org، تم زيارة الموقع في ٢٠٢٠/٠٧/١٣.
- ٨- عامر العتوم (٢٠٠٢)، قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن في (١٩٨٥-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

٩- عبد السلام نغد (٢٠٠٣)، دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في

الجمهورية الليبية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طرابلس، ليبيا.

١٠- غالب مشبب (٢٠١٥)، تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط

الاقتصادي: دراسة حالة اليمن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢،

العدد ٢.

١١- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) (٢٠١٤)، تطور

القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٢- نور الدين السميري (٢٠١٤)، دور القطاع المصرفي في تعزيز المشاريع

الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد

والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة.

13- Abusharbeh T Mohamed (2017), **the Impact of Banking**

Sector Development on Economic Growth: Empirical

Analysis from Palestinian Economy, Journal of Emerging

Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB), Vol: 6

Issue: 2.

- 14- Al-abadallat Z Abedalfattah (2017), **The Role of the Jordanian Banking Sector in Economic Development**, International Business Research; Vol. 10, No. 4.
- 15- Randall, Ruby (1998), **Interest Rate Spreads in the Eastern Caribbean**, IMF Working Paper No. wp/98/59.
- 16- <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/data/global-financial-development-database>.